الأمم المتحدة

A/64/L.44/Rev.1*

الجمعية العامة

Distr.: Limited
24 February 2010
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٤٦ من جدول الأعمال

الأزمة العالمية للسلامة على الطرق

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسرائيل، ألمانيا، أوروغواي، أوزبكستان، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بنن، بولندا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، جامايكا، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سري لانكا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سيشيل، شيلي، صربيا، طاجيكستان، عمان، فرنسا، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قبرص، كازاخستان، كوبا، كوستاريكا، لبنان، لكسمبرغ، ماليزيا، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، النرويج، الهند، هنغاريا، هولندا، اليمن، اليونان: مشروع قرار منقح

تحسين السلامة على الطرق في العالم

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٠٩/٥٧ المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ و ٩/٥٨ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ و ٢٨٩/٥٨ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و ٥/٦٠ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، و ٢٤٤/٦٢ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ المتعلقة بتحسين السلامة على الطرق في العالم،

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١ آذار/مارس ٢٠١٠.

010310 010310 10-25108 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وقد نظرت في مذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير المتعلق بتحسين السلامة على الطرق في العالم والتوصيات الواردة فيه[1]،

وإذ تعترف بعبء الوفيات العالمي الهائل الناجم عن حوادث المرور على الطرق، وبالعدد المتراوح ما بين عشرين وخمسين مليون من الأشخاص الذين يتعرضون سنويا لإصابات غير قاتلة ناجمة عن حوادث المرور، ويصبح العديد منهم في حالة إعاقة مدى الحياة،

وإذ تلاحظ أن هذه المشكلة الكبرى التي تهدد الصحة العامة تنجم عنها طائفة واسعة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي قد تؤثر على التنمية المستدامة للبلدان وتعوق التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إن لم تعالج،

وإذ تشدد على أهمية استمرار الدول الأعضاء في استخدام التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور كإطار للجهود المبذولة من أجل كفالة السلامة على الطرق وفي تنفيذ التوصيات الواردة فيه، حسب الاقتضاء، عن طريق إيلاء اهتمام خاص لعوامل الخطر الرئيسية المحددة، وهي عدم استخدام أحزمة الأمان ومعدات سلامة الأطفال، وعدم استخدام الخوذ، والقيادة تحت تأثير الكحول والمخدرات، والسرعة غير الملائمة والمفرطة، وعدم توافر الهياكل الأساسية الملائمة، وعن طريق تعزيز إدارة السلامة على الطرق وإيلاء اهتمام خاص أيضا لاحتياجات الفئات المعرضة للخطر من مستخدمي الطرق مثل المشاة وركاب الدراجات والدراجات النارية ومستخدمي وسائل النقل العام غير الآمنة، وتحسين مستوى خدمات الرعاية المقدمة بعد الحوادث لضحايا حوادث المرور على الطرق،

وإذ تشيد بالدور الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية في تنفيذ الولاية التي عهدت بها إليها الجمعية العامة والمتمثلة في التعاون الوثيق مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية على تنسيق المسائل المتعلقة بالسلامة على الطرق داخل منظومة الأمم المتحدة، وبالتقدم الذي أحرزه فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق بوصفه آلية استشارية يزود أعضاؤها الحكومات والمجتمع المدني بمبادئ توجيهية بشأن الممارسات الجيدة من أجل دعم الأعمال الهادفة إلى معالجة عوامل الخطر الرئيسية المتعلقة بالسلامة على الطرق ودعم تنفيذها،

وإذ تعرب عن تقديرها لما قامت به لجان الأمم المتحدة الإقليمية وهيئاتها الفرعية من عمل لزيادة أنشطتها في مجال السلامة على الطرق والدعوة إلى زيادة الالتزام السياسي

(١) A/64/266.

بالسلامة على الطرق، وإذ ترحب، في هذا السياق، باستنتاجات وتوصيات مشروع ''تحسين السلامة على الطرق في العالم: تحديد أهداف إقليمية ووطنية للحد من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق'' الذي نفذته لجان الأمم المتحدة الإقليمية من أجل مساعدة البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل في تحديد أهدافها المتعلقة بالحد من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق وبلوغها،

وإذ تعترف بالإعلان الوزاري المتعلق بمنع العنف والإصابات في الأمريكتين الذي وقّعه وزراء الصحة في بلدان الأمريكتين خلال الاجتماع المتعلق بمنع العنف والإصابات في الأمريكتين المعقود في مريدا بالمكسيك في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، وبـ ''إعلان الدوحة'' وغير ذلك من النتائج التي أسفرت عنها حلقة العمل المتعلقة ببناء شراكة المشرق العربي من أجل السلامة على الطرق التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الدوحة، يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨[٢]، وباستنتاجات وتوصيات مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن تحسين سلامة المرور على الطرق في جنوب شرق أوروبا: تحديد الأهداف الإقليمية والوطنية للحد من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق، المعقود في هالكيدا، اليونان، يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وحلقة العمل المتعلقة بتحديد الأهداف الإقليمية والوطنية للحد من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق في منطقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التي نظمتها اللجنة بالتعاون مع هيئة النقل الوطنية في الإمارات العربية المتحدة في أبو ظبي، يومي ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن موضوع ''جعل الطرق آمنة في أفريقيا'' المنظم في دار السلام، في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وبالإعلان الوزاري بشأن تحسين السلامة على الطرق في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ[٣]، والتوصيات الصادرة عن اجتماع فريق الخبراء بشأن تحسين السلامة على الطرق، الذي عقدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وإذ تلاحظ على الخصوص الفائدة المتوخاة من تجميع دليل توجيهي يبين أفضل الممارسات في مجال تحسين السلامة على الطرق في المنطقة، فضلا عن نتائج اجتماعات فريق الخبراء بشأن تحسين السلامة على الطرق، التي عقدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩،

---

(٢) E/ESCWA/EDGD/2008/5.

(٣) E/ESCAP/63/13، الفصل الرابع.

وإذ تعترف أيضا بعدد من الجهود الدولية المهمة الأخرى المبذولة في مجال السلامة على الطرق، بما في ذلك تقرير المنتدى الدولي للنقل التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنون صوب الصفر: أهداف طموحة لتحقيق السلامة على الطرق ونهج النظام الآمن، والمؤتمر الدولي المتعلق بالسلامة على الطرق أثناء العمل المعقود في واشنطن العاصمة من ١٦ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩، ومؤتمر السلامة على الطرق أثناء العمل المعقود في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في دبلن، والذي أكد أهمية سلامة أسطول النقل والدور الهام الذي يتعين على القطاع الخاص الاضطلاع به من أجل معالجة شواغل السلوك أثناء القيادة في صفوف العاملين في ذلك القطاع،

وإذ تلاحظ كافة المبادرات الوطنية والإقليمية الهادفة إلى إذكاء الوعي بمسائل السلامة على الطرق،

وإذ تلاحظ أيضا الدور المهم الذي يؤديه المرفق العالمي للسلامة على الطرق التابع للبنك الدولي بوصفه آلية للتمويل ترمي إلى دعم بناء القدرات وتقديم الدعم التقني في مجال السلامة على الطرق وباعتباره وسيلة لزيادة الموارد اللازمة لمعالجة مسألة السلامة على الطرق في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، وإذ تُقر بالزيادة في التمويل الموجه إلى دعم الأعمال المتعلقة بالسلامة على الطرق على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، وإذ ترحب بوجه خاص بالمساعدة المالية المقدمة إلى منظمة الصحة العالمية والمرفق العالمي للسلامة على الطرق التابع للبنك الدولي من قبل كافة الجهات المانحة، بما في ذلك حكومات أستراليا وهولندا والسويد ومؤسسة بلومبرغ للأعمال الخيرية ومؤسسة السيارة والمجتمع التابعة لاتحاد السيارات الدولي،

وإذ تلاحظ كذلك العمل الذي تضطلع به المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس في سبيل وضع معايير لنظم إدارة السلامة على الطرق،

وإذ تحيط علما بتقرير لجنة السلامة على الطرق في العالم المعنون جعل الطرق آمنة: عقد من العمل لتحقيق السلامة على الطرق، الذي يربط السلامة على الطرق بالتنمية المستدامة ويدعو إلى عقد من العمل لتحقيق السلامة على الطرق، وحملة ”جعل الطرق آمنة“ بوصفها أداة عالمية لزيادة الوعي والدعوة إلى زيادة التمويل لأغراض السلامة على الطرق،

وإذ تعترف بمنشور منظمة الصحة العالمية المعنون التقرير المرحلي العالمي عن السلامة على الطرق، الذي يقدم أول تقييم لحالة السلامة على الطرق على مستوى العالم، ويبرز أن نصف مجموع الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق من مستخدمي الطرق المعرضين للخطر،

وكذلك الفئة المنخفضة نسبيا من بلدان العالم التي لديها تشريعات شاملة بشأن عوامل الخطر الرئيسية المتصلة بالسلامة على الطرق،

وإذ ترحب بالبيان المشترك الصادر عن البنك الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الرائدة الستة، وهي مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والمصرف الأوروبي للاستثمار ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الإسلامي للتنمية، الرامي إلى التعاون على زيادة عنصر السلامة على الطرق في برامجها المتعلقة بالهياكل الأساسية عن طريق تحسين تنسيق استثماراتها، وعن طريق إجراء عمليات مراجعة وتقييمات متصلة بالسلامة لمشاريع الهياكل الأساسية الطرقية،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء استمرار تزايد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور في أنحاء العالم، وبخاصة في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، علما أن معدل الوفيات على مستوى نظام النقل الطرقي أعلى بكثير من معدلها في نظم النقل الأخرى حتى في البلدان المرتفعة الدخل،

وإذ تعترف بالجهود التي تبذلها بعض البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل من أجل تنفيذ أفضل الممارسات وتحديد أهداف طموحة ورصد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى زيادة تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعارف في مجال السلامة على الطرق، مع مراعاة احتياجات البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل،

وإذ تسلِّم بأنه لا يمكن تخطّي الأزمة العالمية للسلامة على الطرق إلا من خلال التعاون فيما بين القطاعات والشركاء وبمشاركة جميع الأطراف ذات الاهتمام في القطاعين العام والخاص معا، وإشراك المجتمع المدني،

وإذ تسلّم أيضا بدور البحوث في اتخاذ قرارات مستنيرة قائمة على السياسات في مجال السلامة على الطرق وفي رصد وتقييم أثر التدخلات، وكذلك بالحاجة إلى مزيد من البحوث لمعالجة المسألة الناشئة المتمثلة في حالات الشرود أثناء القيادة بوصفها عاملا من عوامل الخطر التي تؤدي إلى حوادث المرور على الطرق.

وإذ تعترف بالدور الريادي الذي تضطلع به عُمان في توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى الأزمة العالمية للسلامة على الطرق،

وإذ تشيد بحكومة الاتحاد الروسي لاستضافتها المؤتمر الوزاري العالمي الأول للسلامة على الطرق تحت شعار: حان وقت العمل، المعقود في موسكو يومي ١٩ و ٢٠ تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، والذي حضرته وفود وزارية وممثلون عن قطاعات النقل والصحة والتعليم والسلامة ومسائل متصلة بإنفاذ قانون المرور، والذي تُوِّج بإعلان يدعو الدول الأعضاء إلى إعلان عقدٍ للعمل على تحقيق السلامة على الطرق،

١ - **ترحّب** بالإعلان المعتمد في المؤتمر الوزاري العالمي الأول للسلامة على الطرق تحت شعار: حان وقت العمل، المعقود في موسكو يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩[٤]؛

٢ - **تُعْلِن** الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ عَقْدا للعمل على تحقيق السلامة على الطرق، هدفه تثبيت عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق ثم خفض المستوى المتوقع منها على الصعيد العالمي عن طريق زيادة الأنشطة المضطلع بها وطنيا وإقليميا وعالميا؛

٣ - **تطلب** إلى منظمة الصحة العالمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية أن تقوم، بالتعاون مع الشركاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق وغيره من الجهات المعنية، بإعداد خطة عمل العقد لتكون بمثابة وثيقة توجيهية لدعم تنفيذ أهدافه؛

٤ - **تؤكد** من جديد أهمية معالجة المسائل المتصلة بالسلامة على الطرق في العالم، والحاجة إلى مواصلة تعزيز التعاون الدولي، مع مراعاة احتياجات البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، بما فيها احتياجات أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية، عن طريق بناء القدرات في مجال السلامة على الطرق وتوفير الدعم المالي والتقني لجهودها؛

٥ - **تعترف** بضرورة توفير المساعدة التقنية والمالية المتعددة الأطراف بطريقة يمكن التنبؤ بها وفي الوقت المناسب وبدون شروط لا مبرر لها، دعماً لبناء القدرات من أجل تعزيز السلامة على الطرق بالنظر إلى عدم وجود صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات وخصوصية حالة كل بلد بناء على احتياجاته وأولوياته؛

٦ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تنفذ أنشطة متصلة بالسلامة على الطرق، ولا سيما في مجالات إدارة السلامة على الطرق، والهياكل الأساسية الطرقية، وسلامة المركبات، وسلوك مستخدمي الطرق، بما في ذلك حالات الشرود أثناء القيادة، والتثقيف في مجال السلامة على الطرق، والرعاية المقدمة بعد الحوادث، بما في ذلك إعادة تأهيل ذوي الإعاقة، بناء على خطة العمل؛

---

(٤) A/64/540، المرفق.

٧ - **تدعو** جميع الدول الأعضاء إلى تحديد أهدافها الوطنية في مجال الحد من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق التي يتعين تحقيقها بحلول نهاية العقد، تمشيا مع خطة العمل؛

٨ - **تدعو** إلى تضمين خطة عمل العقد أنشطة ترمي إلى إيلاء الاهتمام لاحتياجات جميع مستخدمي الطرق، ولا سيما احتياجات المشاة وركاب الدراجات وغيرهم من مستخدمي الطرق المعرضين للخطر في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، وذلك عن طريق دعم اعتماد التشريعات والسياسات المناسبة وتوفير الهياكل الأساسية وزيادة وسائل النقل المستدام، وتدعو في هذا الصدد المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية إلى مساعدة البلدان النامية في بناء شبكات مستدامة للنقل العام بغية الحد من حوادث المرور على الطرقات؛

٩ - **تدعو أيضا** إلى اتخاذ إجراءات مشتركة متعددة القطاعات لزيادة نسبة البلدان التي لديها تشريعات شاملة بشأن عوامل الخطر الرئيسية التي تؤدي إلى الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق، بما في ذلك استخدام حزام الأمان ومعدات سلامة الأطفال والخوذ والقيادة في حالة سكر والسرعة، وذلك من نسبة ١٥ في المائة الواردة في التقرير المرحلي العالمي عن السلامة على الطرق لعام ٢٠٠٩ إلى أكثر من ٥٠ في المائة بحلول نهاية العقد، وتشجع الدول الأعضاء على تعزيز إنفاذها لقوانين السلامة على الطرق القائمة فيما يتعلق بعوامل الخطر هذه؛

١٠ - **تشجّع** الحكومات، ومؤسسات القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المتعددة الأطراف، على اتخاذ إجراءات، حسب الاقتضاء، للتحذير من حالات الشرود أثناء القيادة، بما في ذلك استخدام الرسائل النصية الهاتفية أثناء القيادة، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الاعتلال والوفيات بسبب حوادث الطرق؛

١١ - **تدعو** الحكومات إلى الاضطلاع بدور قيادي في تنفيذ أنشطة العقد، مع العمل على تعزيز جهود التعاون بين عدة قطاعات تشمل الأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والجمعيات المهنية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمات الضحايا ومنظمات الشباب ووسائط الإعلام؛

١٢ - **تدعو** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومصارف التنمية ووكالات التمويل والمؤسسات والجمعيات المهنية، وشركات القطاع الخاص، إلى بحث سبل توفير ما يكفي من التمويل الإضافي للأنشطة المتصلة بالعقد؛

١٣ - **تطلب** إلى فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق مواصلة دوره بوصفه آلية استشارية غير رسمية، ولا سيما لأغراض تنفيذ الأنشطة المتصلة بالعقد؛

١٤ - **تدعو** منظمة الصحة العالمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية إلى أن تقوم، بالتعاون مع الشركاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق، بتنظيم أسبوع الأمم المتحدة الثاني للسلامة على الطرق في العالم، من أجل بدء أعمال العقد؛

١٥ - **تشجع** الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز التزامها بالسلامة على الطرق، بعدة طرق من بينها الاحتفال باليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حوادث المرور على الطرق الذي يوافق يوم الأحد الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام؛

١٦ - **تشجع أيضا** الدول الأعضاء على الانضمام إلى الصكوك القانونية للأمم المتحدة ذات الصلة بموضوع السلامة على الطرق وتنفيذها، والانضمام كذلك إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[٥]؛

١٧ - **تدعو** منظمة الصحة العالمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية إلى تنسيق عمليات رصد منتظمة، في إطار فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق، تشمل التقدم المحرز على الصعيد العالمي نحو تحقيق الأهداف المحددة في خطة العمل وإعداد تقارير عن الحالة العالمية للسلامة على الطرق، ووضع أدوات رصد أخرى مناسبة؛

١٨ - **تدعو** الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى إدراج مسألة السلامة على الطرق في الخطط الدولية الأخرى، مثل خطط التنمية والبيئة والحضرنة؛

١٩ - **تعترف** بأهمية إجراء استعراض منتصف المدة واستعراض نهاية المدة للتقدم المحرز على مدى العقد وتدعو الدول الأعضاء المعنية، بالتشاور مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق، إلى تنظيم لقاءات دولية وإقليمية ووطنية لتقييم مدى تنفيذ أهداف العقد؛

٢٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين البند المعنون ''الأزمة العالمية للسلامة على الطرق''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في تلك الدورة تقريرا عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف عقد العمل.

---

(٥) القرار ١٠٦/٦١، المرفق الأول.